تأثير ترسيم الحدود في مستقبل العلاقات العراقية – الكويتية

أ.م.د. محسن حساني ظاهر (*)

المقدمة:

تعد مشكلة ترسيم الحدود بين الدول واحدة من المشكلات التي تحظى بإهتمام كبير من المجتمع الدولي، طالما ان هذه المشكلات والنزاعات كانت سببا كبيرا في نشوب الخلافات والأزمات الدولية، بل وفي اندلاع النزاعات المسلحة، لذا حرصت قواعد ومبادئ القانون الدولي على ايجاد او تقنين آليات قانونية محددة في هذا الاطار ومعروفة من قبل الدول منذ مدة طويلة، وأوصت الدول الدول المتنازعة ان تسترشد او تستهدي بأحكامها في حل او تسوية أية نزاعات حدودية فيما بينها، سواء أكانت متعلقة بترسيم الحدود البرية ام البحرية، فالدول المتنازعة حدوديا، هي المعنية في تسوية هذه النزاعات عن طريق القبول في الدخول في مفاوضات مباشرة بهدف التوصل الى اتفاقيات او صيغ معينة بشأنها بملء ارادتها واختياراتها انطلاقا من مبدأ المساواة في السيادة الذي يتمتع به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أم عن طريق اللجوء الى القضاء أو التحكيم الدوليين لحل هذه المنازعات.

ولا شك ان الخلاف الحدودي المستمر بين العراق والكويت من اكثر المشكلات اهمية التي واجهت الدول العربية والمتمثلة بالجامعة العربية، وكذلك المجتمع الدولي، اذ نتج عنه العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكان سببا رئيسا لإندلاع النزاع المسلح في عقد التسعينات من القرن الماضي فيما عرف بحرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، الأمر الذي أعطى لمجلس الأمن الحق في التدخل العسكري لإخراج القوات العراقية من الاراضي الكويتية، وترسيم الحدود بين الدولتين وفق قرار مجلس الأمن رقم (٨٣٣) الصادر في عام ١٩٩٣ على نحو غير مألوف أو معروف في طبيعة عمل المجلس واختصاصاته والمهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة، ومما لا شك فيه ايضا، ان لهذا الموضوع فضلا على الجانب القانوني، جوانب اخرى ذات أهمية مماثلة فيما يتعلق منها بالأبعاد التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية، أثرت على نحو كبير ولاتزال تؤثر على سياسة البلدين.

(*) كلية العلوم السياية / جامعة النهرين
dr.mohsenhasani@nahrainuniv.edu.iq

وتنطلق أهمية البحث من المشكلة القائمة بين العراق والكويت، وهي مشكلة ترسيم الحدود بينهما، والاحداث العديدة التي جرت بين البلدين نتيجة لتلك المشكلة، وعلى رأسها غزو العراق للكويت، وما جرى بعد ذلك من تنفيذ قرار مجلس الامن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣.

وعليه تكمن اشكالية البحث في تساؤل وهو : هل ان العلاقات العراقية الكويتية على الرغم من انها مستقرة بشكل عام، فأن قضية ترسيم الحدود وعدم توصل لأي اتفاق بين الطرفين سينعكس على مسار تلك العلاقة بين البلدين.

وفي ضوء ذلك فأن فرضية البحث فتكمن في : ان العلاقات العراقية الكويتية تتأثر بشكل كبير في اغلب الفترات لاسيما ومنها قضية ترسيم الحدود التي انعكست سلبا على البلدين وتحديدا في القرن الماضي، وحتى ما بعد عام ٢٠٠٣ بقيت العلاقات بين العراق والكويت شبه غير مستقرة نتيجة لعدم وجود اتفاق مشترك لحل مشكلة ترسيم الحدود بينهما.

وعليه ستكون هيكلية البحث وفق ثلاث مطالب وهي :

المطلب الاول : مسارات العلاقات بين العراق والكويت.

المطلب الثاني : اشكالية ترسيم الحدود وتداعياتها.

المطلب الثالث : قراءة مستقبلية حول مسارات العلاقات الثنائية

المطلب الأول

مسارات العلاقات العراقية الكويتية

ان العلاقات العراقية الكويتية مرت بمسارات متعددة الاشكال منها المستقر منها غير المستقر، لذا عند تناول مسارات العلاقات بين البلدين لابد من التطرق الى ابرز المحطات المهمة بين البلدين. وسيتم تناولها وفق مايلي :

اولا: مسارات العلاقات ما قبل عام ٢٠٠٣.

منذ استقلال العراق وانضمامه الى عصبة الأمم المتحدة، تعززت مكانته اقليميا ودوليا، وعليه فمنذ ذلك الوقت بدأت العلاقات العراقية الكويتية تتسم بالسلمية والتي تمثلت بعدد من المراسلات حول القضايا المشتركة وخاصة مشكلات الحدود، وبعد تتويج الملك غازي على العراق (١٩٣٣-١٩٣٩) بدأت بوادر الضعف تضرب العلاقات بين البلدين على اثر دعوة الملك ضم الكويت الى العراق[٢]، وفي عام ١٩٣٧ تم الاتفاق على ترسيم الحدود بين البلدين، إلا إن مشكلات تجارة التهريب في تلك الفترة كانت سببا لخلق مشكلات سياسية بينهما، لأختلاف طبيعة النظام الاقتصادي بين البلدين، وربما كانت حاجة العراق الى منافذ على الخليج لاسيما بعد تدهور نشاطه البحري اثرا على عقد اتفاقية شط العرب مع ايران عام ١٩٣٧[٣]، اذ تزامن ذلك مع توتر الاوضاع السياسية في الداخل الكويتي، الذي تمثل في حل الشيخ (احمد الجابر الصباح) المجلس النيابي عام ١٩٣٨، ومع وفاة الملك غازي في عام ١٩٣٩ توقفت المطالبة العراقية مؤقتا[٤]، وفي عام ١٩٥٨ طلب رئيس الوزراء العراقي آنذاك (نوري سعيد) من الكويت الانضمام الى الاتحاد الهاشمي الى جانب العراق والاردن، ولكن بريطانيا رفضت واجهض المشروع، وفي عام ١٩٦١ حصلت الكويت على الاستقلال، وعلى اثر ذلك طالب العراق بعائدية الكويت

للأراضي العراقية في عهد (عبد الكريم قاسم) كونها قضاء تابعا للبصرة[٥]، وفي عام ١٩٦٣ تمت الاطاحة بحكم (عبد الكريم قاسم) واستلام السلطة من قبل (عبد السلام عارف)، شهدت العلاقات بين البلدين تحسن ملحوظ واعترف العراق بإستقلال الكويت على امل التفاوض معها من اجل ضمان منفذ بحري للعراق على الخليج العربي، وعلى اصر ذلك استقبل العراق وفدا كويتيا برئاسة الشيخ (صباح السالم الصباح) رئيس الوزارء الكويتي، وافضت الزيارة الى توقيع اتفاق مشترك بين البلدين في عام ١٩٦٣، والذي تضمن بعض الامور المهمة وبمقدمتها : (اعتراف الجمهورية العراقية باستقلال دولة الكويت وسيادتها التامة على حدودها، إقامة تعاون تجاري وثقافي بين البلدين، تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على مستوى السفراء)[٦]، وعلى غرار ذلك اودعت الكويت هذا الاتفاق لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٦٤، وكذلك لدى جامعة الدول العربية، وبالرغم من ان الاتفاق تضمن اعتراف العراق بإستقلال الكويت، الا انه لم يضع حلول لمشكلات ترسيم الحدود بين البلدين، وفي عهد الرئيس (عبد الرحمن عارف) اجرى البلدين بعض المباحثات حول ترسيم الحدود لكنها لم تسفر عن شيء ولم يتم التوصل الى اتفاق صريح[٧].

وفي عام ١٩٦٨ لاسيما بعد فرض نظام البعث المنحل سيطرته على السلطة في العراق، وكان التوجه في تلك الفترة للنظام العراقي إتجاه الكويت هو التعايش مع الأمر، ولكن دون ترسيم الحدود بين البلدين، واستمر الوضع على ذلك حتى أزمة عام ١٩٧٢ حينما بدأ العراق بشق طريق داخل الأراضي الكويتية نحو جنوب منطقة ام قصر بذريعة حماية ميناء ام قصر ، وكانت الأزمة الثانية هي الأعنف حينما هاجمت القوات العراقية في عام ١٩٧٣ مركز الصامتة الكويتي الحدودي، وقتلت واصابت عدد من أفراد الشرطة الكويتية، وانسحبت القوات العراقية في العام نفسه على اثر تنديد عربي شامل وتحرك دولي لمساندة الكويت واحتواء الأزمة، وبعد توقيع العراق لإتفاقية الجزائر مع ايران في عام ١٩٧٥، طلب العراق من الكويت تأجير جزيرة بوبيان لمدة ٩٩ سنة والتنازل عن جزيرة وربة مقابل اعترافه بالحدود البرية بين البلدين، الأمر الذي رفضته الكويت واغلقت الحدود ومنعت رعاياها من السفر الى العراق، الى انه تم فتح الحدود من جديد في عام ١٩٧٧[٨].

وأبان الحرب العراقية – الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) تحسنت العلاقات العراقية الكويتية، وذلك لما قدمته الكويت من دعم مالي وإعلامي وسياسي للعراق أسوة بباقي دول الخليج العربي، وضمن هذا الاطار زار وفد كويتي العراق في عام ١٩٨٩ من اجل ترسيم الحدود، الا ان الحكومة العراقية لم تكن لها اي نوايا لترسيم الحدود مع الكويت، ومما زاد من مخاوف الكويت هو رفض العراق التوقيع على معاهدة عدم الاعتداء، وقد بررت الحكومة العراقية رفضها بأن عليهما اولا الانتهاء من مشكلات ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة معاهدة عدم الاعتداء[٩].

وبعد انتهاء الحرب بعد العراقية – الايرانية تراكمت الديون على العراق وعجزه عن سدادها، فقد ارجع العراق السبب في تلك الأزمة الى الكويت، عندما قامت الاخيرة والامارات العربية المتحدة بعدم الألتزام بحصص الاوبك، الأمر الذي ادى هبوط اسعار النفط من (٢١)

دولار للبرميل الى (١١) دولار للبرميل، فقد تصور العراق ان سياسة الكويت والامارات النفطية سياسة المقصود منها ايذاء العراق، وانها كبدت العراق خسائر قدرتها الحكومة العراقية بحوالي (١٤) مليار دولار سنويا، فقامت الحكومة العراقية بتهديد الكويت[١٠].

وقدمت وزارة الخارجية العراقية في عام ١٩٩٠ مذكرة الى جامعة الدول العربية تتهم بها الكويت بالتجاوز على الأراضي العراقية خلال فترة الحرب، وقدرت الحكومة العراقية كمية النفط المسروق خلال فترة الحرب بحوالي (٢,٤) مليار دولار، فضلا عن قيام الكويت مع الامارات بالوقوف وراء تدهور أسعار النفط حتى بلغت خسارة العراق (٨٩) مليار دولار، ولقد عد العراق هذا التصرف بمثابة عدوان عسكري وطالب الكويت[١١]:

بإلغاء الديون الكويتية عليه والبالغة حوالي (١٣) مليار دولار.

دفع مساعدات مالية له للتخلص من أزمته الاقتصادية.

تأجير بعض الجزر الكويتية له كمنفذ تجاري بحري للعراق نحو العالم الخارجي.

امتناع الحكومة الكويتية عن سحب النفط العراقي من حقول الرميلة.

ومع ذلك رفضت الكويت مطالب العراق بالرغم من مساعي السعودية لحل المشكلة في اجتماع قمة جدة عام ١٩٩٠ بين الوفدين العراقي والكويتي، الا ان تلك المساعي فشلت بينهما مما دفع العراق الى غزو الكويت في عام ١٩٩٠، وبعدها صدر من مجلس الامن سلسلة من القرارات مستندة على الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[١٢]، الذي يسمح بإستخدام القوة ضد من لا ينفذها، ولأن القيادة العراقية رفضت الانسحاب من الكويت بدأت قوات التحالف الدولي بقيادة امريكية بضرب العراق، وبعد ستة اشهر انسحب القوات العراقية من الكويت تحت ضغط القوة الدولية وترتب عليه مشهدان اساسيان وهما : (الترحيب بوجود القوات الدولية، وانتهاء ما يسمى بمرحلة التضامن والمصير العربي المشترك)، وهذان المشهدان مع ما رافقهما من حصار اقتصادي قاس تعرض العراق خلال الفترة الممتدة بين (١٩٩٠-٢٠٠٣) سهلا للولايات المتحدة الامريكية ان تحتل العراق في حرب غير متكافئة في عام ٢٠٠٣، بالرغم من عدم امتلاكها الشرعية الدولية على ما اقدمت عليه.

ثانيا : مسارات العلاقات ما بعد عام ٢٠٠٣

بعد غزو العراق عام ٢٠٠٣ ، والتغيير الذي حدث في نظام الحكم لم يغير الاوضاع في العراق وقلب المعادلة السياسية في الداخل فحسب، بل وتعداه الى تغيير الكثير من ملامح السياسة في المنطقة والتوازن الاقليمي على وجه العموم، وعلى علاقات العراق على وجه الخصوص، ولاسيما مع الكويت، اذ بات من الواضح ان من متطلبات تفكيك اي أزمة والخروج منها يتطلب النظر الى جذور هذه الأزمة وما احدثته من مخرجات في الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية، ومن ثم وضع الحلول الكفيلة للخروج منها بما يتلائم مع تحقيق أمن وأستقرار البلدين وقيمتهما الاسلامية والقومية[١٣].

وبذلك شهدت العلاقات العراقية – الكويتية تحسنا نسبيا بعد عام ٢٠٠٣، بالرغم من وجود بعض الملفات العالقة واهمها فيما يتعلق بخلاف

ترسيم الحدود بين البلدين، وذلك من اجل بدء مرحلة جديدة من العلاقات التي تقوم على التعاون وتحقيق المصالح المشتركة، اذ استأنف البلدين العلاقات التي انقطعت لمدة (١٥) عام وتبادلا الزيارات الرسمية والتمثيل الدبلوماسي، الأمر الذي رحبت به الكويت وعدته مرحلة لبناء الثقة من جديد[١٤]، الا انه في عام ٢٠٠٥ استغلت الكويت الفوضى السياسية والأمنية في العراق، وقامت بإختراق الحدود العراقية – الكويتية، بحجة إقامة (حاجز حديدي) لحماية الكويت من الأوضاع التي يشهدها العراق، وقد اثار هذا الحدق ردود أفعال عراقية على المستويين الرسمي والشعبي[١٥]، مما ادى الى توتر العلاقات بين الجانبين، وبعد التصويت على الدستور العراقي الدائم في عام العام نفسه وتشكيل الحكومة الدائمة في العراق، اصبحت هناك تبادل للزيارات الرسمية بين البلدين على مستوى رؤوساء الجمهورية ورؤوساء الوزارات، الأمر الذي اسفر عن اعادة العلاقات والتمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح سفارة للكويت في العراق في عام ٢٠٠٨[١٦].

الا انه في عام ٢٠١٠ وضعت وزارة النقل العراقية حجر الاساس لبناء ميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة، وبعد عام شرعت الكويت في بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان التي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى (١٩٥٠) مترا، ونتيجة لذلك شهدت العلاقات بين البلدين حالة سلبية واضحة، وبالرغم من اعتراض العراق على ميناء مبارك كونه يضيق من الممرات البحرية المؤدية الى الموانئ العراقية، الا ان الكويت اصرت على اكمال المشروع كون ان الميناء يدخل ضمن الاراضي الكويتية، وانه ينسجم مع قرار الأمم المتحدة رقم (٨٣٣) بشأن ترسيم الحدود بين البلدين، وزاد من حجم المشكلة وحدة الخلاف بين البلدين، نتيجة التصريحات الحكومية والبرلمانية في البلدين[١٧]، ونتيجة لذلك وبعد سلسلة من النقاشات والاجتماعات بين كلا الجانبين عقدت اللجنة العليا المشتركة اجتماعها عام ٢٠١٢ في بغداد ليتمخض عنها توقيع اتفاقية خور عبدالله عام ٢٠١٢ لغرض تنظيم الملاحة البحرية في الخور، وكمحاولة لإنهاء الخلافات بين الجانبين حول الممر الملاحي في خور عبدالله[١٨].

وقد نجح العراق في مسعاه حول بناء علاقات فعالة مع الكويت والتي تمثلت في المساعي العراقية لتجاوز الأزمات من خلال طرح مجلس النواب العراقي ما اسماه التفاهم المشترك لتسوية الملفات العالقة بينهما[١٩]، ولتعزيز العلاقات الودية تم تعيين اول سفير للعراق في الكويت في عام ٢٠١٠ بعد الغزو الامريكي في عام ٢٠٠٣، وفي عام ٢٠١٢ زار رئيس الوزراء العراقي الاسبق (نوري المالكي) الكويت تلبية لدعوة من الكويت، وقد تناول الطرفان جميع القضايا العالقة ومن اهمها قضية ترسيم الحدود التي تعد من العقبات الرئيسة في طريق تحسين العلاقات بين البلدين[٢٠]، كما اكد العراق ألتزامه بجميع قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وأنه لم يعد يمثل تهديدا لأمن وأستقرار المنطقة، ومن جانب اخر طلب العراق من الكويت تخفيض النسبة للتعويضات الى نسبة (١٪) من عائدات العراق، في المقابل اصرت الكويت على ابقاء العراق خاضعا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحين الوفاء بإلتزاماته كافة، ومن ناحية اخرى نجح البلدين في عام ٢٠١٣ في حل بعض مشاكل ترسيم الحدود التاريخية بينهما، بعدما وافق البلدان على استكمال إجراءات تخطيط الحدود البرية والبحرية بينهما بموجب القرار المرقم

(٨٣٣) الذي اصدره مجلس الأمن الدولي في عام ١٩٩٣ عقب الغزو العراقي للكويت[٢١].

وفي عام ٢٠١٤ بدأت مرحلة جديدة من مواجهة الأزمات السياسية في العراق والعمل على وقف تقدم تنظيم داعش الارهابي، وتغيير السياسات الداخلية وتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة لكل الأطياف السياسية، وتبني علاقات خارجية منفتحة على دول الجوار الاقليمي والعالم الخارجي بما يخدم مصالح العراق وأمنه وأستقراره، لذلك سعى العراق الى الانفتاح على الدول المجاورة ومنها الكويت ورغبتها في طي صفحة الخلافات الماضية، وبحث جميع القضايا العالقة بينهم، وكان هذا ضمن البرنامج الحكومي للحكومة العراقية، وبدأت بعدها زيارات رسمية بين البلدين تأكيدا على إلتزام كل منهما بقرارات مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب وتمويله وتجفيف منابعه خاصة القرارين (٢١٧٠، ٢١٧٨)، وتأكيد ان دول المنطقة تواجه فكرا مدمرا يحتاج الى مواجهة شاملة[٢٢].

ويلاحظ ان مرحلة ما بعد القضاء على تنظيم داعش الارهابي عام ٢٠١٧، حظيت بتفهم الجانبين العراقي والكويتي للمتطلبات اللازمة للمحافظة على أمنها الداخلي وتجاوز المرحلة السابقة من التوتر وعدم التفاهم، والانطلاق نحو مرحلة جديدة تضمن المصالح المشتركة بين البلدين وتطوير العلاقات بينهما في المستقبل، وظهر ذلك واضحا في مساعي حكومة رئيس الوزراء الاسبق (حيدر العبادي) الحثيثة لإعادة ترتيب العلاقات العراقية – الكويتية كمهمة أساس في مواجهة الإرهاب في العراق، وبسبب توجهاته الجديدة في تطوير علاقاته مع دول الخليج العربي، وبذلك شهد العراق حالة من الانفراج في علاقاته مع دول الخليج العربي وخاصة الكويت في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية[٢٣]. ومما تقدم يتضح ان العلاقات بين البلدين شهدت تطورا ملموسا في السنوات (٢٠١٨، ٢٠٢٠، ٢٠٢١)، لاسيما عقب المساعي الحثيثة التي بذلها قادة الدولتين لتجاوز خلافات الماضي، فضلا عن تكثيف الزيارات الرسمية بين قادة البلدين والتي تمخضت عنها مرحلة جديدة من العلاقات المبنية على حسن الجوار والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة بينهما.

المطلب الثاني

اشكالية ترسيم الحدود وتداعيتها

ان عملية ترسيم الحدود في ضوء مبادئ القانون الدولي العام تخضع الى رغبة الدول المتنازعة، بما يوافق ارادتها الحرة والصريحة في هذا الخصوص، فضلا عن المصالح المشتركة وحسن الجوار، الامر الذي يمثل عامل استقرار وتعاون وديمومة في العلاقات القائمة بينهما، ومن جانب اخر، فقد نهج مجلس الامن منهجا مغايرا لذلك، فقد تدخل بصورة مباشرة في ترسيم الحدود العراقية الكويتية، دون ان يكون للعراق أي رأي او ارادة او اختيار، الامر الذي مثل سابقة خطيرة في العلاقات الدولية وفي دور ووظيفة مجلس الامن، لذلك تمخض الامر بالعديد من التداعيات على البلدين، وعلى اصعدة متعددة، منها السياسية والاقتصادية والامنية.

اولا: التداعيات السياسية:

اختلفت المواقف من ترسيم الحدود بين العراق والكويت بعد عام ٢٠٠٣، فقد كان للعراق

مواقف متباينة مع الجانب الكويتي فيما يتعلق بترسيم حدوده معها وخاصة بعد سقوط النظام السابق وتشكيل حكومة جديدة والتي اخذت على عاتقها محاولة حل المسائل العالقة بين الجانبين ومنها مسألة ترسيم الحدود، سواء الحدود البرية او البحرية والمتمثلة بخور عبدالله. وبعد عام ٢٠٠٣ وتغيير النظام السياسي في العراق، فقد شهدت العلاقات العراقية – الكويتية نوعا من التحسن الملحوظ، من خلال فتح مجالات متعددة للتعاون بين البلدين، كما في مشاركة الكويت في اجتماع برلمانات دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في العاصمة الاردنية عمان في عام ٢٠٠٤، وخرج الاجتماع بنتائج من اهمها التأكيد على وحدة وسلامة أراضي العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية[٢٤].

وبالرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق والكويت، وتأكيد الاخيرة على اهمية بناء علاقات جديدة من العراق، فأن موقف الكويت من القضايا العالقة مع العراق لم يتغير، مع انها من تراكمات المرحلة السابقة، وتحرص الكويت على حسم هذه القضايا وفق مصالحها، دون مراعاة مصالح العراق او الظروف التي يمر بها، واهم تلك القضايا هي قضية ترسيم الحدود، التي تعد من اكثر القضايا التي لها تأثيرا على العلاقات بين البلدين، كما انها تعد التحدي الاكبر الذي يواجه العلاقات بينهما، فضلا عن انها السبب الرئيس الى جانب اسباب اخرى في توتر وعدم استقرار العلاقات طوال العقود الماضية، وعلى تعاقب الحكومات العراقية بعد العام ٢٠٠٣ شهدت العلاقات العراقية – الكويتية زيارات متبادلة على مستوى رفيع، تأكيدا على حسن الجوار والاحترام المتبادلة، الا ان هذه العلاقات واجهت أزمة في عقد (أبراهيم الجعفري) رئيس الوزراء الاسبق (٢٠٠٥-٢٠٠٦)، عندما تجاوزت الكويت الحدود العراقية بحجة إقامة (حاجز حديدي) لحماية الكويت من الاوضاع التي يشهدها العراق، الامر الذي اثار ردود فعل عراقية على المستوى الحكومي والشعبي، تمثلت بتنديد بعض اعضاء مجلس النواب العراقي بالتجاوز الكويتي على اراضي العراق ومياهه الاقليمية، بل ان بعض الاعضاء طالبوا بإعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية والترسيم الذي اقر بعد عام ١٩٩١[٢٥].

وعلى اثر هذا التصعيد فقد ارسلت الحكومة العراقية وفدا الى منطقة الحدود لمتابعة المسألة والاطلاع عليها عن كثب ميدانيا، كما زار الوفد بعد ذلك الكويت وألتقى بوزير خارجيتها لبحث القضية، ونتيجة لذلك اجرى البلدين مباحثات متعددة بشأن قضية الحدود، لاسيما وان اجراءات الترسيم لم تستكمل بشكل نهائي، وانتجت هذه المباحثات على توقيع الجانبين في عام ٢٠٠٦ اتفاق يتيح للكويت استكمال بناء حاجز حديدي على طول الحدود بين البلدين، ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين، كما اتفق البلدين على استكمال المتطلبات العملية لترسيم الحدود بشكل نهائي استنادا على قرار مجلس الامن المرقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣، كما نص الاتفاق على انشاء منطقة عازلة على جانبي الحدود يمنع فيها التجول للأشخاص او القيام بأي نشاطات، كما بحث الجانبان بعد توقيع الاتفاقية ترسيم الحدود البحرية قضية ترسيم الحدود البرية بينهما[٢٦].

ومن المواقف التي اخذها العراق بعد عام ٢٠٠٣ التي تدل على رفضه لقرارات الأمم المتحدة بترسيم الحدود، لاسيما في خور عبدالله، فقد قام العراق بأعمال تتعلق بحفر القناة وتنويرها وبث

العوامـات وتطهيرها، كما قـام في عام ٢٠٠٤ بإجراء مسـح شامل لقناة خور عبدالله من خلال برنامج الإنمـاء الدولية المتحـدة، وقام العراق ايضـا بعمليـة حفر القنـاة الملاحية مـن البحر الى ام قصـر وبكلفة تقدر بحوالي (٢٤) مليون دولار امريكـي، وذلك خـلال عامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، وبهذا يتضـح ان جميع الاعمال التي كانـت تجري علـى القناة هي بجهـود عراقية، اذ ان اخر صيانة للقنـاة كانت عام ٢٠٠٦[٢٧]، وفي عـام ٢٠٠٩ دعت الحكومـة الكويتية الى ضـرورة احتـرام العراق لقـرار مجلس الامن الدولـي رقم (٨٣٣) والخاص بترسـيم الحدود بيـن الدولتين، وطلبت حكومة الكويت بأن يقوم العراق باحترام قـرارات الامم المتحدة وجهت له تهمة التعدي على حدودها المشتركة[٢٨].

وبالنظر الى كثرة الآراء والنقاشات بين البلدين حـول عملية ترسـيم الحـدود، تم تشـكيل لجنة وزارية مشـتركة بين العراق والكويت في عام ٢٠١١، تأخذ علـى عاتقها العمل على التعاون لحل المسـائل والخلافات العالقة بيـن البلدين، لاسيما مسـألة ترسـيم الحدود البرية والبحرية وتنظيـم الملاحة في خور عبـدالله، وفي الوقت نفسـه اثـارت الكويت مسـألة مهمـة الا وهي اعلانه عن البدء بتنفيذ ميناء مبارك في جزيرة بوبيـان، الامر الـذي ادى الـى عرقلة الطريق امـام العراق لإنشـاء مينـاء الفـاو الكبير الذي سـبق وان وضع له حجر الاساس منذ سنوات، ونتيجة لذلك عاد التوتر في العلاقات السياسـية بيـن البلدين، وذلك لرفـض العراق ولأكثر من مرة للحـدود والمخططات التي قامت بها الامم المتحـدة، وان قيام الكويت بهـذا العمل انما هو محاولـة منها لغـرض الضغط علـى الحكومة العراقيـة للاعتراف بقـرارات الامـم المتحدة والمتعلقة بترسـيم الحدود، فضـلا عن ذلك ان انشـاء ميناء مبـارك الكبير سـيؤدي الى خنق ميناء ام قصر والذي يقع على خور عبدالله، وما يتبع ذلك من تأثير كبير على الاقتصاد العراقي كون ان هـذه القناة هي المنفـذ العراقي الوحيد للعالم الخارجي[٢٩].

ومقابـل ذلـك رفـض العـراق لقـرار الجانب الكويتـي بتنفيـذ ميناء مبـارك الكبيـر، اذ قدم العراق بطلب رسـمي للحكومة الكويتية بإيقاف تنفيذ المشـروع، وذلـك لما يحملـه من ضرر للاقتصـاد العراقـي، لكـن الحكومـة الكويتية رفضت الطلـب بإيقاف المشـروع، وعلى اثر ذلك عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها عـام ٢٠١٢ في بغداد لتمخـض الاجتماع عن توقيـع اتفاقية انشـاء لتنظيـم الملاحة في خور عبـدالله[٣٠]، وبموجب هذه الاتفاقية قسـم خور عبدالله بيـن العراق والكويت من خلال تقسـيم الممـر الملاحـي الموجـود بنقطة التقـاء القناة الملاحيـة في خور عبدالله مـع الحدود الدولية، وأوضحـت الحكومة العراقيـة ان الغرض مع توقيـع الاتفاقية هو تنظيـم الملاحة البحرية في خور عبدالله وللحفاظ على البيئة البحرية في تلك المنطقـة وبما يضمن مصلحة كلا الدولتين[٣١]، الا ان العراق في عام ٢٠٢٣ انسـحب من تلك الاتفاقية بموجب قرار محكمة التمييز الاتحادية العراقيـة، الأمر الذي احـدث الكثير من الجدل في الوسط السياسي العراقي، فضلا عن الكويت ودول مجلـس التعـاون الخليجـي، بالإضافـة الى الولايات المتحـدة الامريكية، الذين طالبوا العراق بالعدول عن قرار الالغاء او الانسحاب، والإبقـاء او اعادة ترسـيم الحـدود البحرية في خـور عبدالله، الا ان العـراق لم يصدر عنه اي قرار في خصوص الغاء الانسـحاب او الابقاء على الاتفاقية، او طرح بنود اتفاقية جديدة تخدم المصالح العراقية[٣٢].

فيتضح مما تقدم ان الحكومة العراقية حاولت قدر الامكان تحسين العلاقات السياسية مع الكويت من خلال عقد اتفاقيات معها ومنها اتفاقية خور عبدالله لغرض انهاء الخلافات العالقة بينهما والمتعلقة بترسيم الحدود، بالرغم من المعوقات التي واجهها العراق في تنفيذ الاتفاقية والاضرار الاقتصادية التي ستلحق به جراء تنفيذها.

ثانيا: التداعيات الاقتصادية:

من اهم التداعيات التي واجهها العراق من قضية ترسيم الحدود، لاسيما بعد عملية غزو الكويت عام ١٩٩١، هي قضية الديون والتعويضات، اذ تشكل هذه القضية تحديا امام تطور العلاقات العراقية – الكويتية، لما لها من اهمية بالنسبة للبدلين، فالعراق الذي يعاني من الديون المتراكمة عليها والتي تقدر بمليارات الدولارات، وبنيته التحتية المدمرة، واقتصاده المنهار نتيجة الحروب السابقة، والعقوبات التي فرضت عليه لأكثر من ١٢ عام، بحاجة ماسة الى الأموال لإعادة بناء وأعمار مؤسساته وبنيته التحتية، والنهوض باقتصاده وبنائه من جديد، في الوقت الذي تتمسك فيه الكويت بالمطالبة بتلك الديون والتعويضات وتسعى للحصول عليها كافة، حيث تبلغ قيمة الأموال التي قدمتها الكويت للعراق إبان حربه مع ايران (١٣,٢) مليار دولار[٣٣]. فضلا عن العقوبات الاقتصادية الذي فرضه مجلس الامن الدولي على العراق عقب غزوه للكويت بهدف اجباره على سحب قواته من الكويت، ومن ابرز تلك القرارات القرار رقم (٦٦١) الصادر عام ١٩٩٠ الذي يتضمن عقوبات اقتصادية ومالية تنفيذا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستخدام القوة ضد العراق كونه يمثل تهديدا للأمن الدولي، ويمنع استيراد اي من السلع والمنتجات التي يكون مصدرها العراق بعد تاريخ هذا القرار، واي انشطة يقوم بها رعاياها او تتم في اقاليمها، لذلك ونتيجة لهذه العقوبات الاقتصادية تقلص الاستيراد بنسبة (٩٠٪) والصادرات بنسبة (٩٧٪)، الامر الذي تسبب في تمزيق الاقتصاد العراقي وإشاعة الفقر والعوز لدى السكان، كما قدرت الحكومة العراقية الخسائر الناجمة عن المقاطعة خلال الاشهر الستة الاولى قبل بدء العمليات العسكرية في عام ١٩٩١ بما مقداره (١٧) مليار دولار[٣٤].

اما قضية التعويضات فإنها فرضت على العراق عقب غزوه للكويت عام ١٩٩٠، حيث ألزم مجلس الامن الدولي ومن خلال قراره رقم (٦٨٧) في عام ١٩٩١ العراق بدفع كافة التعويضات المالية عن الأضرار التي ألحقها بالكويت نتيجة غزوه له، وحملت الفقرة رقم (١٦) من القرار العراق مسؤولية أيه خسارة أو ضرر مباشر بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبيئة، اي التي وقعت على ممتلكاته الحكومات الاجنبية او رعاياها او شركاتها، كما تضمن القرار تشكيل صندوق لدفع التعويضات ولجنة لإدارة هذا الصندوق، وحددت نسبة (٣٠٪) من قيمة صادرات النفط العراقي سنويا لتسديد هذه التعويضات، وقد تقدمت الكويت الى اللجنة بطلبات تعويضية تصل قيمتها الى مبلغ (٤٠) مليار دولار[٣٥].

وحاولت الحكومات العراقية بعد عام ٢٠٠٣ اقناع الجانب الكويتي بضرورة إطفاء او شطب جزء من هذه الديون والتعويضات أسوة بدول نادي باريس الدولي الذي عفى العراق من (٨٠٪) من ديونه المستحقة عليها والتي

تقدر بنحو (٣٨,٩) مليار دولار، وتشكل هذه الديون والتعويضات عبئا ثقيلا على الاقتصاد العراقي وبدوره على كاهل الشعب العراقي، وتعدها الحكومة العراقية من مخلفات سياسات المرحلة السابقة، والتي لا يجب ان يتحملها الشعب والحكومة العراقية في الوقت الحاضر، وفي ظل الدعوة لإقامة علاقات جديدة بين البلدين تقوم على تجاوز الام الماضي وما شهده من احداث واخطاء، وفتح صفحة جديدة بين الدولتين[٣٦].

وبالرغم من كل الجهود والمساعي التي بذلتها الحكومة العراقية لإطفاء هذه الديون والتعويضات او شطب جزء منها، فان الكويت كانت متمسكة بها وتطالب العراق بتسديدها كاملة، بل ان الحكومة الكويتية دعت دول الجوار والتي لها ديون على العراق الى وضع استراتيجية موحدة فيما بينها بهذا الخصوص وفي كيفية التعامل معها، والتأكيد على مسألة التزام العراق بتسديدها كونها مستحقة على العراق وليس على النظام السابق، كما اكدت الكويت على اهمية قيام الامم المتحدة بدور فاعل بهذا الشأن لإقناع الحكومة العراقية بوجوب الالتزام بالقرارات الدولية وتسديد كافة هذه التعويضات كونها اقرت من قبل مجلس الامن، واصبحت حقا شرعيا للدول المتضررة[٣٧].

وكان هدف الكويت من توجيه هذه الدعوة الى الدول الدائنة، وتشكيل تجمع يمارس ضغطا على الحكومة العراقية لأداء هذه التعويضات، وبما يبعد الحكومة الكويتية عن دائرة الانتقادات المتعلقة بموقفها المتشددة والرافض لإلغاء أو شطب جزء من هذه التعويضات، لاسيما اذا ما عملنا ان بعض الدول لا يشاطر الكويت وجهات نظرها بهذا الشأن، ولكن تؤكد ايضا على اهمية ايفاء العراق لديونه[٣٨]، ودفعت الحكومة العراقية تعويضات إجمالية بلغت ٥٢ مليار دولار لأفراد وشركات وحكومات تمكنوا من إثبات تعرضهم لأضرار بسبب الغزو، بحسب ما أعلنته لجنة التعويضات التابع للأمم المتحدة، التي أشرفت على العملية، وكانت أكبر مطالبة منفردة وافقت عليها اللجنة هي تعويض مؤسسة البترول الكويتية والتي قدرت خسائرها بحوالي ١٤,٧ مليار دولار، بعد أن أضرمت القوات العراقية النار في آبار النفط أثناء مغادرتها للكويت، وقالت اللجنة التي تتخذ من جنيف مقرا لها في بيان عقب اجتماع مغلق لمجلس إدارتها ((مع السداد النهائي للتعويض في ١٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٢، تم الآن دفع جميع التعويضات التي أقرتها اللجنة بالكامل))، وبذلك فقد اكمل العراق دفع التزاماته المادية كافة من التعويضات للكويت، ويمكن ان يكون عاملا يساهم في تطوير مستقبل العلاقات السياسية بين الدولتين[٣٩].

ثالثا: التداعيات الامنية:

ان اهم تداعيات قضية ترسيم الحدود هي غزو العراق للكويت في عام ١٩٩٠، فبعد لقاء سفراء العراق والولايات المتحدة الامريكية حول الصعوبات الاقتصادية التي تعرض لها العراق ابان حربه مع ايران واتهام الكويت والامارات بشنهم حرب اقتصادية عليه، فقد كان رد السفيرة الامريكية غلاسبي ((نحن لا رأي لنا في النزاعات بين العرب كخلافكم الحدودي مع الكويت))، الامر الذي عدته العراق ضوء اخضر لغزو الاراضي الكويتية، وبأن الولايات المتحدة ستكون بعيدة عن التدخل في حالة غزوه للكويت، مما اوقع العراق في مأزق كبير فيما بعد[٤٠]، ففي شهر

اب عـام ١٩٩٠ واجهت المنطقـة اخطر أزمة فـي تاريخها المعاصر، حينما اقدم العراق على غـزو الكويت، وتحركت فيهـا القوات العراقية باتجاه دولة الكويت، وذلك تزامن مع المتغيرات الكبرى في هيكل بناء النظام الدولي، الذي منح الولايـات المتحدة الامريكيـة الانفراد في حكم العالم، من خلال نظـام احادي القطبية، كما ان تلك الحرب بدت وكأنها جزء من سـيناريو معد لإبـراز الدور الامريكي فـي إدارة الأزمة التي نشـأت وهو دور القوة الرئيسـة التي تحدد نمط واتجاه التفاعلات الدولية، وقد تجمعت اسـباب اخـرى، دفعت العراق الى ما اقـدم عليه، غير مشاكله الحدودية مع الكويت، فقد خرج العراق من حربه مع ايران بعد ثمان سـنوات عصيبة، اسـتنفذ خلالهـا كل ارصدتـه وثرواتـه، بـل واستدان الكثير لتمويلها، ووجد ان دول الخليج العربـي، وفي مقدمتهـا الكويت، قد توقفت عن دعمه، بل انها كانت اول واشـد محرضيه على التصدي الايراني[٤١].

كما ان انعكاسـات وتداعيات غـزو الكويت قد فاقـت مشـكلات العراق بشـكل كبيـر مما اثر سـلبا في الاوضاع العامة فـي العراق، فخلال مدة التواجد العراقي في العراق صدرت أوامر كثيـرة بشـأن العراق من الأمـم المتحدة حملت فـي طياتها العقـاب والمقاطعة وفرض حصار اقتصادي قاس على العراق، سواء في صادراته او وارداتـه، وتحركت الـدول الكبرى لإخراج العـراق مـن الكويت بما فيهـا دول عربية[٤٢]، فحشدت الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا واطراف اخرى تحالفا عسكريا ضد العراق، ثم ان الكويت اغلقت حدودها الشـمالية مع العراق برا وبحرا[٤٣].

كمـا تمثـل قضيـة المفقوديـن الكويتيين خلال الغزو لدولة الكويت، عقبة كبيرة امام العلاقات بيـن البلدين، وتشـغل هذه القضيـة حيزا كبيرا مـن اهتمـام الدولتيـن، اذ بلغ عددهـم (٤٢٠) شـخص من رعاياها فقدوا أثناء الغزو العراقي لهـا، وأنهـا تحمل القـوات العراقية مسـؤولية ذلـك، وأنها واثقة بـأن العـراق يحتجز هؤلاء الأشـخاص منذ عام ١٩٩١، ومنذ ذلك التاريخ تطالـب دولة الكويـت العراق بإطلاق سـراح هؤلاء الأسـرى والكشـف عن أماكن تواجدهم أو بيـان مصيرهـم، بينما يرفـض العراق هذه الاتهامات، وينفي احتجازه لأي اسـير كويتي، وبقـى موقـف الدولتين على ما هـو عليه حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣[٤٤].

وبعـد عـام ٢٠٠٣، وتغيير النظـام في العراق تشـكلت لجنة لمتابعة ملف الأسرى والمفقودين الكويتيين، وضمت اللجنـة ثلاثة اطراف، مثل الطـرف الاول الكويت والسـعودية والولايات المتحـدة الامريكيـة وبريطانيا وفرنسـا، ومثل الطـرف الثاني العراق، ومثـل الطرف الثالث اللجنـة الدوليـة للصليب الأحمر، بعـد ذلك قام فريـق كويتي متخصص بهـذا الجانب بعمليات بحـث في العراق وبمسـاعدة الحكومة العراقية المؤقتـة والقـوات الامريكيـة، الا ان اللجنـة لـم تتمكن مـن مواصلة عمليات البحث لسـوء الأوضـاع في العراق وتدهـور الحالة الأمنية، وأوضـح الجانب الكويتي بأنه تـم العثور على رفات (٢٢٧) شـخصا من مجموع المفقودين، ولا يزال مصير الكثير منهم مجهولا[٤٥].

المطلب الثالث

قراءة مستقبلية حول مسارات العلاقات الثنائية

فـي ضـوء ماتقـدم حـول مسـارات العلاقات الثنائيـة بيـن العـراق والكويت، ومـا مرت به

من عقبات واسعة بشأن بعض القضايا المهمة وتأتي بمقدمتها ترسيم الحدود بين الطرفين. فمن هذا المنطلق يمكن النظر لذلك، حول مستقبل العلاقات بين البلدين، فأنها تحكم في ثلاث سيناريوهات، يمكن تلخيص اتجاهاتها المستقبلية بالأتي:

اولا: سيناريو الأزمة الراكدة:

يرتكز هذا السيناريو على فرضية ان الأزمة التي تعيشها العلاقات العراقية – الكويتية هو أزمة مستمرة تتداخل في تشكيلها العوامل السياسية والاقتصادية، فضلا عن التأثير الإقليمي والدولي في بقاء الأزمة قيد السيطرة، نتيجة الحاجة الدولية الملحة لإختيار النظام السياسي العراقي في قياس العقلانية وادراك السلام وجهوده في زرع الأمل والطمأنينة لدى دول الجوار وفي مقدمتها الجارة الكويت.

ثانيا: سيناريو الصراع المتأزم:

يستند هذا السيناريو الى رؤية مفادها ان المسير بإتجاه الأزمة سيدخل البلدين في صراع متأزم نتيجة الضغوط الشعبية في كلا البلدين من جهة، وتأثير دول الجوار من جهة اخرى، فضلا عن هواجس الماضي القريب، والتي تجعل الجانب العراقي يعتقد ان دولة الكويت ستعمل على الإضرار بالمصالح الاقتصادية العراقية العليا، بالاضافة الى استنزاف الموارد المالية العائدة من صادرات النفط، واستمرار دولة الكويت بإستغلال القرارات الدولية السابقة في استخدامه التراكيب الجيولوجية المشتركة لتطوير انتاجها من النفط واستغلالها للغاز، وكذلك الغرض الاساسي من بناء ميناء مبارك في جزيرة بوبيان وهو التضييق على العراق في ممراته البحرية، وكذلك صعوبة التفكير في اكمال بناء ميناء الفاو الكبير العراقي، لانه في ظل وجود ميناء مبارك سيكون بلا قيمة.

ومما يسند هذا المشهد ان العلاقات بين البلدين تشهد قضايا متعلقة لم يتم التوصل فيها الى حل نهائي يرضي الطرفين، فضلا عن قضية ترسيم الحدود وغزو الكويت ومسألة التعويضات، فأن مشكلة الحقول النفطية المشتركة تمثل احدى المشكلات العالقة بين البلدين، اذ قامت الكويت بعد انتهاء الحرب العراقية – الايرانية باستخراج كميات كبيرة من نقط حقل الرميلة خلال سنوات الحرب وعلى حساب الاحتياطي النفطي العراقي من ذلك الحقل، والذي تقدر قيمته بنحو (٢٤٠٠) مليون دولار، ولم تنفي الكويت تصريحات الحكومة العراقية بل ردت بقولها ((كيف يطالب العراق بإستعادة قيمة هذا النفط وفي الوقت نفسه يحرم الكويت من استنعادة ما قدمته الى العراق في صورة ديون))، وبهذا تحولت الحقول النفطية المشتركة الى مؤثرات تثير المشكلات والنزاعات بين الدوليتن[٤٦].

وكذلك ما ينبئ بتصاعد التأزم في العلاقات بين البلدين، هو انحساب او إلغاء العراق في عام ٢٠٢٣ اتفاقية عام ٢٠١٢ المتعلقة بترسيم الحدود البحرية في خور عبدالله، والتي اثارت جدلا في الوسط السياسي العراقي قبل الكويتي، الامر الذي دعا الكويت والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في مطالبة العراق بالتراجع عن قرار المحكمة العليا في إلغاء الاتفاقية، واعادة ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، لاسيما في خور عبدالله[٤٧].

ثالثا: سيناريو الانفراج المتصاعد:

يذهب هذا السيناريو الى فرضية مفادها ان العلاقات العراقية – الكويتية تتجه نحو الانفراج

التصاعدي نتيجة ادراك الدولتين لأعمية السلم وأهمية الأستقرار في المنطقة من جهة، وادراك دلالة واتجاهات المستقبل من جهة اخرى، نتيجة لحجم المصالح المتبادلة بين البلدين، ومن هنا فأن امتداد الجهود الذاتية للدولتين ستكون في الإتجاه نحو الانفراج التصاعدي، كما ان تدخل دول الجوار الفاعلة وتقديم رؤية تدفع الطرفين الى الامام، مما يؤدي الى تحقيق الانفراج في أزمة العلاقات العراقية – الكويتية.

ومما يسند هذا السيناريو، انه في ٢٠٢٣/٧/٣٠، بدأ وزير الخارجية الكويتي (سالم الصباح) زيارة حاسمة إلى العراق والتقى بنظيره العراقي (فؤاد حسين) ورئيس الوزراء العراقي (محمد شياع السوداني)، وتهدف الزيارة إلى معالجة العلاقات الثنائية بين البلدين والتعامل بشكل عاجل مع النزاع الحدودي البحري الطويل الأمد والمثير للجدل والذي يدور حول ممر خور عبد الله المائي، اذ يمثل هذا النزاع مصدرا رئيسيا للخلاف بين العراق والكويت، وتحمل الزيارة الدبلوماسية أهمية خاصة نظرا لتزامنها مع الذكرى الثالثة والعشرين للغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي لا يزال صداه يتردد في ذاكرة المنطقة، فضلا عن ذلك، تأتي الزيارة في سياق تحولات عميقة في السلطة الداخلية في العراق، وإن آثار هذه التطورات على الاستقرار الإقليمي جديرة بالملاحظة، لأنها يمكن أن تؤثر على المشهد الجيوسياسي المستقبلي، وفي ضوء هذه الديناميكيات المعقدة، فإن حل النزاع الحدودي البحري يكتسب أهمية متزايدة، مما يؤكد الحاجة الملحة لكلا البلدين لإيجاد حل بناء ودائم.

الخاتمة

مثلت العلاقات العراقية – الكويتية حالة فريدة من نوعها بين دول الجوار، اذ رغم مرور اكثر من قرن من الزمان على نشوء الكويت كدولة لها كيانها السياسي محدد الملامح، الا ان خلافاتها مع العراق بقت على الدوام بلا حل منذ خروج الدولتين من السيطرة العثمانية، واذا كانت مشكلة ترسيم الحدود بين الدولتين قد شكلت الجانب الاساسي من الخلاف بين الدولتين عبر اكثر من سبعة عقود من الزمان، فأن هذه المشكلة ترتب عليها العديد من القضايا والمشكلات الاخرى نتيجة عدم الوصول الى حل فعلي لها.

وقد كان الغزو العراقي للأراضي الكويتية في القرن الماضي هو نتيجة لتطورات أزمة الحدود بين البلدين، ونتيجة لتفاقم قضية الديون الكويتية على العراق، وهو ديون استلمها العراق من الكويت خلال الحرب العراقية – الايرانية، وتبعا لتطور الاحداث بقيت قضية الحدود قائمة، كما بقيت قضية الديون قائمة ايضا، ونشأت قضايا اخرى بين البلدين، اذ اصبح هناك قضايا الاسرى والمفقودين والتعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية. وهذه القضايا العالقة بين البلدين هي المحدد الرئيس لطبيعة تطور العلاقات بينهما واتجاهاتها المستقبلية، وقد اثبتت التجارب المختلفة التي شهدتها هذه العلاقات منذ عام ١٩٩١ وحتى الان ان اي محاولة لتطوير العلاقات لابد من تصطدم بشكل او بآخر بالقضايا العالقة بين البلدين. لذلك تعد قضية ترسيم الحدود بين البلدين من القضايا المعقدة والمستمرة في تاريخ العلاقات بين البلدين، وقد ترتب عليها أزمات وتعقيدات، ولاتزال هذه الخلافات قائمة بشأن ترسيم الحدود المشتركة، وبعد ان ساد التوقع بأن تهدأ قضية

الحـدود بيـن البلدين بعد عـام ٢٠٠٣، الا انها عادت لتبرز من جديد نتيجو لبعض الممارسات الحدوديـة بين البلدين، والتـي أظهرت ان عدم تسـوية القضايا الحدودية وترسـيم الحدود بين البلدين يمكن ان يؤدي الى أزمة جديدة بينهما.

المصادر :

باسـم كريـم سـويدان الجنابي، مجلـس الامن والحـرب علـى العـراق عام ٢٠٠٣، دراسـة فـي وقائع النـزاع ومدى مشـروعية الحرب، دار زهـران للطباعة والنشـر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٨.

باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي واثره في منطقـة الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٠، المجلد ٢، ٢٠٢٠.

تمـارا الاسـدي، السياسـة الخارجيـة العراقية بعـد عـام ٢٠٠٣ لغايـة ٢٠١٤، ضمن كتاب لمجموعة باحثين، السياسـة الخارجية العراقية بعـد عـام ٢٠١٤، الطبعـة الاولـى، المركـز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨.

جميلـة الطاهر، العلاقات العراقيـة – الكويتية بعد الفصل السـابع، مجلة أبحاث إسـتراتيجية، مركز بلادي للأبحاث الاسـتراتيجية، العدد ٧، بغداد، ٢٠١٤.

جيف سـيمونز، اسـتهداف العـراق: العقوبات والغـارات فـي السياسـة الامريكيـة، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، الطبعـة الاولـى، بيروت، ٢٠٠٤.

حسن احمد ابراهيم ونورة علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت (١٩٩١)، مجلة العلوم الانسـانية، العـدد ٢، المجلد ٢٧، كلية التربية للعلوم الانسانية، بابل، ٢٠٢٠.

حميد حمد السعدون، أزمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، المجلد ٩، ٢٠٠٧.

حيـدر صبحـي عفـات الجورانـي، العلاقات العراقيـة الكويتيـة ١٩٩٠-٢٠١١، رسـالة ماجسـتير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٩١.

رماح سعد مرهون، الواقع الاقتصادي العراقي بعـد غزو الكويـت الى سـقوط النظام ١٩٩٠-٢٠٠٣، مجلـة آداب الكوفـة، العـدد ٥٩، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢٤.

سـرحان غلام حسين، وسـائل تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة مركز المسـتنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، ٢٠٠٥.

سـعد البزاز، حرب تلد اخرى، الطبعة الثالثة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣.

سـمر عبدالله هويدي وحنان حسن ملاح، الأثار والمعوقات المترتبـة على اتفاقية خور عبدالله، مجلـة الفنـون والآداب وعلـوم الانسـانيات والاجتماع، العدد ٦٠، ٢٠٢٠.

السيد سـرور محمد السـيد، الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقيـة – الكويتية، مجلة كليـة التربية، جامعة المنصـورة، العدد ١٣٢، مصر، ٢٠٢٣.

ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتي وأثره على الاقتصـاد العراقي، مجلـة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢ .

عدنان احمد سـلوم وأسـامة مرتضـى، الآفاق

المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، لبنان، ٢٠١١.

عدنان احمد سلوم، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، المركز العلمي العراقي، العراق، ٢٠١١.

عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية – الكويتية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١١، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩.

فراقد داوود سلمان، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٢٣، العراق، ٢٠١٧.

كاظم كريم، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٢.

لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

مجموعة من الباحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢.

محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥، مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠١٢.

محمد عبد الرحمن، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥، المجلد ١٢، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٨.

محمد عز العرب، ملفات تاريخية لم تحسم: القضايا العالقة في العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ٢٠١١.

معن علي مروح الخالدي، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية (دراسة حالة العراق) ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠٠٦.

مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٦، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٩.

منى حسين عبيد، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٤، المجلد ٢٧، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦.

نبيل العلوي، الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠ دراسة تاريخية من خلال صحيفة لواء الصدر، مجلد الآداب، العدد ١٣١، ٢٠١٩.

نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٢، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٢.

ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٢.

المصادر العربية المترجمة

١. Bassem Karim Suwaidan Al-Janabi, The Security Council and the War on Iraq in ٢٠٠٣, A Study of the Facts of the Conflict and the Legitimacy of the War, Dar Zahran for Printing and Publishing, First Edition, Amman, ٢٠٠٨.

٢. Bassem Karim Suwaidan, The Iraqi Border Dispute and Its Impact on the Arabian Gulf Region, Tikrit Journal of Political Science, Issue ٢٠, Volume ٢, ٢٠٢٠.

٣. Tamara Al-Asadi, Iraqi Foreign Policy after ٢٠٠٣ until ٢٠١٤, in a book by a group of researchers, Iraqi Foreign Policy after ٢٠١٤, First Edition, Arab Democratic Center, Berlin, ٢٠١٨.

٤. Jamila Al-Taher, Iraqi-Kuwaiti Relations after Chapter Seven, Strategic Research Journal, My Country Center for Strategic Research, Issue ٧, Baghdad, ٢٠١٤.

٥. Jeff Simons, Targeting Iraq: Sanctions and Raids in American Policy, Arab Unity Studies Center, First Edition, Beirut, ٢٠٠٤.

٦. Hassan Ahmed Ibrahim and Noura Ali Jiyad, Implications of Intervention The Iraqi Military in Kuwait (١٩٩١), Journal of Humanities, Issue ٢, Volume ٢٧, College of Education for Humanities, Babylon, ٢٠٢٠.

٧. Hamid Hamad Al-Saadoun, The Recurring Crisis of Iraqi-Kuwaiti Relations, Journal of International Studies, Issue ٣٣, Volume ٩, ٢٠٠٧.

٨. Haider Subhi Afat Al-Jawrani, Iraqi-Kuwaiti Relations ١٩٩٠-٢٠١١, Master's Thesis, College of Political Science, University of Baghdad, ٢٠١٢.

٩. Reda Hilal, The Conflict over Kuwait, the Issue of Security and Wealth, First Edition, Cairo, ١٩٩١.

١٠. Ramah Saad Marhoun, The Iraqi Economic Reality after the Invasion of Kuwait to the Fall of the Regime ١٩٩٠-٢٠٠٣, Journal of Kufa Arts, Issue ٥٩, College of Arts, University of Kufa, ٢٠٢٤.

١١. Sarhan Ghulam Hussein, Means of Normalizing Iraqi-Kuwaiti Relations, Journal of Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Issue ١٧, ٢٠٠٥.

١٢. Saad Al-Bazzaz, War Gives Birth to Another, Third Edition, Al-Ahliya for Publishing and

.١٩٩٣ ,Distribution, Amman

١٣. Samar Abdullah Huwaidi and Hanan Hassan Malah, The Effects and Obstacles Resulting from the Khor Abdullah Agreement, Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences, Issue ٦٠, ٢٠٢٠.

١٤. Sayed Sorour Muhammad Al-Sayed, The Historical Roots of the Iraqi-Kuwaiti Border Crises, Journal of the Faculty of Education, Mansoura University, Issue ١٣٢, Egypt, ٢٠٢٣.

١٥. Dhafer Taher Hassan, Mubarak Kuwaiti Port and Its Impact on the Iraqi Economy, International Papers Journal, Issue ٢٠٢, University of Baghdad, Baghdad, ٢٠١٢.

١٦. Adnan Ahmed Salloum and Osama Murtada, Future Prospects for Iraqi-Kuwaiti Relations after April ٢٠٠٣, Dar and Library of Al-Basaer, Lebanon, ٢٠١١.

١٧. Adnan Ahmed Salloum, Future Prospects for Iraqi-Kuwaiti Relations After April ٢٠٠٣, First Edition, Iraqi Scientific Center, Iraq, ٢٠١١.

١٨. Aziz Jabr Shiyal, Iraqi-Kuwaiti Relations, Political and International Magazine, Issue ١١,

University of Baghdad, Iraq, ٢٠٠٩.

١٩. Faraqed Dawood Salman, Iraqi-Kuwaiti Relations after ٢٠٠٣, Journal of the Center for Basra and the Arabian Gulf Studies, University of Basra, Issue ٢٣, Iraq, ٢٠١٧.

٢٠. Kazem Karim, The Border Dispute between Iraq and Kuwait in Light of the Provisions of Public International Law, Master's Thesis, College of Law, University of Basra, Iraq, ٢٠١٢.

٢١. Lamia Mohsen Al-Kanani and Malik Daham Al-Jumaili, Iraqi-Kuwaiti Relations and the Problem of Mubarak Port, Journal of International Studies, Issue ٥٢, Center for International Studies, University of Baghdad, ٢٠١٢.

٢٢. A Group of Researchers, History of Iraqi Ministries in the Republican Era ١٩٥٨-١٩٦٨, Bayt Al-Hikma, Baghdad, ٢٠٠٢.

٢٣. Muhammad Abdul Rahman Younis Al-Ubaidi, Kuwait and Political Changes in Iraq ٢٠٠٣-, Regional Studies Journal, ٢٠٠٦, Issue ٥, Regional Studies Center, ٢٠١٢.

٢٤. Muhammad Abdul Rahman,

Kuwait and Political Changes in Iraq ٢٠٠٣-٢٠٠٦, Regional Studies Journal, Issue ٥, Volume ١٢, Regional Studies Center, University of Mosul, Iraq, ٢٠٠٨.

٢٥. Muhammad Izz Al-Arab, Unresolved Historical Files: Unresolved Issues in Iraqi-Kuwaiti Relations, International Politics Journal, Issue ١٨٤, ٢٠١١.

٢٦. Maan Ali Marouh Al-Khalidi, The Role of the Security Council in International Conflicts (A Case Study of Iraq ١٩٩٠-٢٠٠٤), PhD Thesis, Al al-Bayt University, Jordan, ٢٠٠٦.

٢٧. Mufid Al-Zaidi, Relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries after ٢٠١٤, Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies, Issue ٦٦, Al-Mustansiriya Center for Arab Studies International, Al-Mustansiriya University, Iraq, ٢٠١٩.

٢٨. Mona Hussein Obaid, Iraqi-Kuwaiti relations after ٢٠٠٣, Journal of the College of Education for Girls, Issue ٤, Volume ٢٧, University of Baghdad, Baghdad, ٢٠١٦.

٢٩. Nabil Al-Alawi, The Iraqi invasion of Kuwait ١٩٩٠, a historical study through the Al-Sadr Brigade Newspaper, Volume of Literature, Issue ١٣١, ٢٠١٩.

٣٠. Nuha Jassim Hussein, The reality of Iraqi-Kuwaiti relations after ٢٠٠٣, Political Issues Magazine, Issue ١٢, Arab Democratic Center, Berlin, ٢٠٢٢.

٣١. Yasser Rahim Kazim Hussein Al-Kaabi, Iraqi-Kuwaiti relations after ١٩٩١, Master's thesis, College of Education for Humanities, University of Karbala, Iraq, ٢٠٢٢.

الهوامش

١- قسم السياسية الدولية / كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين*

٢- فراقد داوود سلمان، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العدد ٢٣، العراق، ٢٠١٧، ص ٤٢١.

٣-رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الأمن والثروة، الطبعة الاولى، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٣١.

٤- السيد سرور محمد السيد، الجذور التاريخية للأزمات الحدودية العراقية – الكويتية، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد ١٣٢، مصر، ٢٠٢٣، ص ٢٩٠.

٥-السيد سرور محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

٦-جميلة الطاهر، العلاقات العراقية – الكويتية بعد الفصل السابع، مجلة أبحاث إستراتيجية، مركز بلادي للأبحاث الاستراتيجية، العدد ٧، بغداد، ٢٠١٤، ص ١٩٣.

٧- مجموعة من الباحثين، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦٩.

٨-لمياء محسن الكناني ومالك دحام الجميلي، العلاقات العراقية – الكويتية وإشكالية ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، العدد ٥٢، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٨.

٩- رضا هلال، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

١٠- عزيز جبر شيال، العلاقات العراقية – الكويتية، المجلة السياسية والدولية، العدد ١١، جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩، ص٣٧

١١- سعد البزاز، حرب تلد اخرى، الطبعة الثالثة، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٣، ص ٦٤-٦٦.

١٢- تم وضع العراق تحت الفصل السابع نتيجة لإتفاقية صفوان او ما يسمى اتفاقية خيمة صفوان، اذ تم نصب خيمة كبيرة في مدينة صفوان العراقية الواقعة قرب الحدود الكويتية ويقابلها في الجانب الكويتي منفذ العبدلي الحدودي، واجتمع الوافدان العسكريان العراقي بقيادة وزير الدفاع اللواء الركن سلكان هاشم احمد واللواء الركن صلاح عبود قائد الفيلق الثالث، ووفد قوات التحالف بقيادة نورمان شوارسكوف والامير خالد بن سلطان قائد القوات العربية التي شاركت في هذه الحرب بحضور ممثل الجانب الروسي بريماكوف ومن البنود المعلنة لهذه الاتفاقية قبول العراق بسيادة دولة الكويت، وتثبيت الحدود حسب القرارات الأممية. ينظر في ذلك: جميلة الطاهر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٥.

١٣- عدنان احمد سلوم وأسامة مرتضى، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣، دار ومكتبة البصائر، لبنان، ٢٠١١، ص٣٩.

١٤- حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية ١٩٩٠-٢٠١١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٢، ص ٢٤-٢٥.

١٥-محمد عبد الرحمن، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥، المجلد ١٢، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، العراق، ٢٠٠٨، ص ٧.

١٦- منى حسين عبيد، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة كلية التربية للبنات، العدد ٤، المجلد ٢٧، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٢٥٥.

١٧- خضير عباس النداوي، مسيناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير، مجلة آراء حول الخليج، العدد ٨٥، ٢٠١١، الموقع الرسمي للمجلة، تاريخ اخر زيارة في ٢٠٢٤/٧/٢٨، عبر الرابط التالي:

https://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=٥١٨:٢٠١٤-

٦ ٠ ٢ ١ ٥ ١ ٨ ٤-
٣٢٢=Itemid&١٦٠=catid&٢٩

١٨- سمر عبدالله هويدي وحنان حسن ملاح، الأثار والمعوقات المترتبة على اتفاقية خور عبدالله، مجلة الفنون والآداب وعلوم الانسانيات والاجتماع، العدد ٦٠، ٢٠٢٠، ص ١٢١.

١٩- تمارا الاسدي، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ لغاية ٢٠١٤، ضمن كتاب لمجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، الطبعة الاولى، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠١٨، ص ١٤٧.

٢٠- نهى جاسم حسين، واقع العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، العدد ١٢، المركز الديموقراطي العربي، برلين، ٢٠٢٢، ص ٨٩.

٢١- المصدر نفسه، ص ٨٩.

٢٢- مفيد الزيدي، العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٦٦، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠١٩، ص ٧.

٢٣- نهى جاسم حسين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠.

٢٤- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٥، مركز الدراسات الاقليمية، ٢٠١٢، ص ٤.

٢٥- المصدر نفسه، ص ٦.

٢٦- محمد عز العرب، ملفات تاريخية لم تحسم: القضايا العالقة في العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٤، ٢٠١١، ص ١٢٦.

٢٧- كاظم كريم، النزاع الحدودي بين العراق والكويت في ضوء احكام القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة البصرة، العراق، ٢٠١٢، ص ١١٨.

٢٨- عدنان احمد سلوم، الأفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الكويتية ما بعد نيسان ٢٠٠٣، الطبعة الاولى، المركز العلمي العراقي، العراق، ٢٠١١، ص ٩٧.

٢٩- ظافر طاهر حسان، ميناء مبارك الكويتي وأثره على الاقتصاد العراقي، مجلة اوراق دولية، العدد ٢٠٢، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢، ص ١٩.

٣٠- وهي اتفاقية دولية وقعت بين كل من الحكومة العراقية والكويتية عام ٢٠١٢ لغرض تنظيم وادارة الملاحة البحرية في خور عبدالله، وتمت المصادقة عليها بتاريخ ٢٥/تشرين الثاني/٢٠١٣، استنادا للفقرة الخامسة من قرار مجلس الامن رقم (٨٣٣) لعام ١٩٩٣، وألزم فيه العراق بإحترام حرمة الحدود الدولية، وكذلك الحق في المرور الملاحي في خور عبدالله استنادا لقرارات مجلس الامن التي تم اصدارها بعد غزو العراق للكويت، ينظر في ذلك: الفقرة (٥) من قرار مجلس الامن رقم (٨٣٣) لسنة ١٩٩٣.

٣١- ينظر المادة (١) من اتفاقية خور عبدالله رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣.

٣٢- عدم دستورية قانون تصديق اتفاقية الملاحة

البحرية في خور عبدالله، المحكمة الاتحادية العليا العراقية، ايلول/٢٠٢٣. الدخول: ٢٠٢٤/٧/٢٧. https://www.iraqfsc.iq/news/٥٠٣٨/.

٣٣- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

٣٤- رماح سعد مرهون، الواقع الاقتصادي العراقي بعد غزو الكويت الى سقوط النظام ١٩٩٠-٢٠٠٣، مجلة آداب الكوفة، العدد ٥٩، كلية الآداب، جامعة الكوفة، ٢٠٢٤، ص ٢٤٧.

٣٥- معن علي مروح الخالدي، دور مجلس الامن في النزاعات الدولية (دراسة حالة العراق) ١٩٩٠-٢٠٠٤، اطروحة دكتوراه، جامعة آل البيت، الاردن، ٢٠٠٦، ص ٧٩.

٣٦- باسم كريم سويدان الجنابي، مجلس الامن والحرب على العراق عام ٢٠٠٣، دراسة في وقائع النزاع ومدى مشروعية الحرب، دار زهران للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، عمان، ٢٠٠٨، ص ٧٠.

٣٧- باسم كريم سويدان، الخلاف الحدودي العراقي واثره في منطقة الخليج العربي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٠، المجلد ٢، ٢٠٢٠، ص ١٣٧.

٣٨- جيف سيمونز، استهداف العراق: العقوبات والغارات في السياسة الامريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٣٣٥-٣٣٦.

٣٩- ياسر رحيم كاظم حسين الكعبي، العلاقات العراقية – الكويتية بعد عام ١٩٩١، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء، العراق، ٢٠٢٢، ص ١١٤.

٤٠- حسن احمد ابراهيم ونورة علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي في الكويت (١٩٩١)، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٢، المجلد ٢٧، كلية التربية للعلوم الانسانية، بابل، ٢٠٢٠، ص٥.

٤١- حميد حمد السعدون، أزمة العلاقات العراقية – الكويتية المتكررة، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٣، المجلد ٩، ٢٠٠٧، ص٨.

٤٢- نبيل العلوي، الاجتياح العراقي للكويت ١٩٩٠ دراسة تاريخية من خلال صحيفة لواء الصدر، مجلد الآداب، العدد ١٣١، ٢٠١٩، ص ٢٥٠.

٤٣- سرحان غلام حسين، وسائل تطبيع العلاقات العراقية – الكويتية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ١٧، ٢٠٠٥، ص ٩٠.

٤٤- محمد عز العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

٤٥- محمد العبيدي، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٦، مجلة دراسات افريقية، العدد ١٢، المجلد ٥، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨، ص ٢١-٢٢.

٤٦- محمد العبيدي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.

٤٧ - عدم دستورية قانون تصديق اتفاقية الملاحة البحرية في خور عبدالله، مصدر سبق ذكره.

الملخص:

واجهـت العلاقـات العراقيـة – الكويتية العديد من المشـكلات والتي كان لهـا تاثير في علاقة الدولتيـن وفـي مقدمتها قضية ترسـيم الحدود، سـواء الحدود البريـة او البحريـة، ونتيجة لها اقدم العـراق على غـزو الاراضـي الكويتية، الأمر الذي ادى الى قطع العلاقات بين البلدين، وكرس التباعد والخلاف بينهما، واسهمت بشكل مباشـر في إثـارة التوتر والعـداء بينهما، وبعد عام ٢٠٠٣ شـهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية التي انعكست على العراق بشـكل خاص، وعلى دول المنطقة بشكل عام، وفـي ظل هذه المتغيرات، بـدأت مرحلة جديدة فـي تاريخ العلاقات بين البلديـن، الا ان قضية ترسيم الحدود بقت قائمة في جميع الظروف ولم يتم التوصل فيها الى حـل نهائي، ومنها اتفاقية عـام ٢٠١٢ التي ركزت على قضايا الترسـيم الحدودي لاسيما بشأن خور عبدالله، الا ان ذلك لم يسهم في حل اي من تلك القضايا، الامر الذي يفيد الـى ان العراق والكويت مـن الصعب ان يتوصلا الى حل نهائي لقضايا ترسيم الحدود اذ كانت بحرية او برية.

Abstract

Iraqi-Kuwaiti relations faced many problems that had an impact on the relationship between the two countries, most notably the issue of border demarcation, whether land or sea borders. As a result, Iraq invaded Kuwaiti territory, which led to the severing of relations between the two countries, and established estrangement and disagreement between them, and contributed directly to stirring up tension and hostility between them. After ٢٠٠٣, the Iraqi arena witnessed many political changes that were reflected on Iraq in particular, and on the countries of the region in general. In light of these changes, a new phase began in the history of relations between the two countries, but the issue of border demarcation remained in place in all circumstances and no final solution was reached, including the ٢٠١٢ agreement that focused on border demarcation issues, especially regarding Khor Abdullah, but that did not contribute to resolving any of these issues, which indicates that it is difficult for Iraq and Kuwait to reach a final solution to border demarcation issues, whether maritime or land.